



الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على حقوق الإنسان

نص المحاضرة والأسئلة والأجوبة

منظمة هاري الدولية لحقوق الإنسان فرنسا
15 أكتوبر 2026 عبر Google Meet باللغة العربية

افتتاح الدورة

مساء الخير وأهلاً بكم في الدورة التي تنظمها منظمة هاري الدولية لحقوق الإنسان فرنسا حول الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على حقوق الإنسان.

سنحدث اليوم عن أثر الحرب على المدنيين، وعن الحقوق التي تتضرر عندما يفقد الإنسان الأمان أو المنزل أو العلاج أو التعليم. وسنوضح أيضاً كيف نقرأ أخبار الحرب، وما الذي ينبغي أن نتحقق منه قبل نشر الصور والمعلومات.

هدفنا أن نفهم الموضوع بلغة واضحة، وأن نربط القواعد الحقوقية بأمثلة من الحياة اليومية. حماية الإنسان لا تتوقف على جنسيته أو موقفه السياسي، ولا يجوز تحميل شعب كامل مسؤولية قرارات حكومته أو أفعال قواته.

أسئلة لقائنا تتعلق بهذه الأفكار، ويمكن من خلالها تبادل الآراء وفهم كيف تتحول حماية الحقوق إلى مسؤولية عملية.

المحور الأول لماذا ننظر إلى الحرب من زاوية حقوق الإنسان

يرجع النزاع بين روسيا وأوكرانيا إلى عام 2014، واتسعت الحرب بصورة كبيرة مع الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا في 24 فبراير 2022. وعندما نناقش هذه الحرب من زاوية حقوق الإنسان، فإننا نهتم بما يحدث للأشخاص، وليس فقط بما يحدث على خريطة المعارك.

قد نسمع خبراً عن تدمير مبنى، لكن وراء هذا الخبر أسئلة تخص حياة السكان: هل كان المبنى مسكناً؟ هل فقدت عائلة مكان إقامتها؟ هل توجد إصابات؟ وهل يستطيع السكان الوصول إلى العلاج والمساعدة؟ النظر الحقوقي يساعدنا على رؤية الإنسان داخل الخبر.

الحرب تؤثر في حقوق مترابطة. فقدان المنزل قد يؤدي إلى الزوج، والنزوح قد يؤدي إلى ترك المدرسة والعمل، وفقدان العمل قد يجعل شراء الدواء والطعام صعباً. لهذا لا يمكن اختصار الأثر الإنساني للحرب في عدد القتلى والمصابين وحده.

من المهم أيضاً التمييز بين الدولة والشعب. لا يجوز اعتبار كل شخص روسي مسؤولاً عن الحرب، ولا اعتبار كل شخص أوكراني مسؤولاً. المسؤولية ترتبط بالفعل والدليل، بينما حماية المدنيين تشمل الأشخاص مهما كانت هويتهم.

الحديث الحقوقي الدقيق لا يساوي تلقائياً بين مسؤوليات جميع الأطراف. إذا أثبتت المعلومات الموثوقة مسؤولية طرف عن فعل معين، ننسب الفعل إليه بوضوح. لكننا لا نستخدم تلك المسؤولية لتبرير الانتقام من المدنيين أو إساءة معاملة أشخاص بسبب جنسيتهم.

أسئلة المحور الأول وأجوبتها

السؤال الأول: لماذا لا يكفي الحديث عن عدد القتلى والمصابين لفهم أثر الحرب؟

الجواب: لأن الحرب قد تدمر السكن وتوقف التعليم والعلاج والعمل، وتفرق العائلات. توجد أضرار طويلة الأمد تصيب حتى من لم يتعرض لإصابة مباشرة.

السؤال الثاني: هل يجوز تحميل شخص مسؤولية الحرب لمجرد أنه يحمل جنسية إحدى الدولتين؟

الجواب: لا. المسؤولية تحتاج إلى فعل وأدلة. الجنسية وحدها ليست دليلاً على المشاركة في انتهاك، ولا تلغي حق الشخص في الحماية.

المحور الثاني كيف تحمي القواعد الدولية المدنيين أثناء الحرب

حقوق الإنسان تشمل حقوق كل شخص في الحياة والكرامة والصحة والتعليم وغيرها. وهناك أيضاً قواعد خاصة بالنزاعات المسلحة تسمى القانون الدولي الإنساني. تحمي هذه القواعد من لا يشاركون في القتال، ومن توقفوا عن المشاركة فيه، وتضع حدوداً لوسائل الحرب وأساليبها.

وجود حرب لا يعني أن كل شيء أصبح مسموحاً. لا يبرر الخلاف السياسي تعذيب أسير، ولا يبرر وقوع انتهاك من طرف ارتكاب انتهاك آخر. تظل هناك قواعد يجب احترامها خلال النزاع.

أول هذه القواعد هو التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وبين المباني والمنشآت المدنية والأهداف العسكرية. الشخص الذي يعيش في مدينة تشهد قتالاً لا يصبح هدفاً عسكرياً لمجرد وجوده فيها. كما أن وجود المدني قرب منشأة عسكرية لا يلغي ضرورة مراعاة حمايته.

القاعدة الثانية هي التناسب. معناها أن الهجوم على هدف عسكري لا يجوز إذا كانت الخسائر المدنية العرضية المتوقعة مفرطة مقارنة بالفائدة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة. والتناسب لا يعني أن يكون عدد الضحايا متساوياً بين الطرفين.

القاعدة الثالثة هي اتخاذ الاحتياطات الممكنة لتجنب الضرر على المدنيين أو تقليله. يشمل ذلك التحقق من الهدف واختيار وسائل وأساليب تقلل الخطر. وإذا ظهرت معلومات تدل على أن الهدف ليس عسكرياً أو أن الهجوم سيكون غير متناسب، يجب التعامل مع هذه المعلومات وإيقاف الهجوم أو إلغاؤه بحسب الحالة.

مثلاً، إذا وجد هدف عسكري بالقرب من حي سكني، فإن وجوده لا يسمح بقصف المنطقة بأي طريقة. يجب النظر إلى الخطر المتوقع على السكان وإلى الاحتياطات والبدائل الممكنة. لذلك لا نحكم على قانونية هجوم من صورة واحدة فقط؛ نحتاج إلى معرفة ظروفه.

ويجب احترام المرضى والجرحى والعاملين في الرعاية الطبية، ومعاملة الأسرى والمحتجزين معاملة إنسانية. لا يجوز التعذيب أو الإهانة أو الانتقام من شخص أصبح تحت سيطرة الطرف الآخر.

أسئلة المحور الثاني وأجوبتها

السؤال الأول: إذا كان هدف عسكري قريباً من بيوت المدنيين، هل يسمح ذلك بقصف المنطقة دون قيود؟

الجواب: لا. يجب احترام التمييز والتناسب واتخاذ الاحتياطات الممكنة لحماية السكان، حتى عند وجود هدف عسكري.

السؤال الثاني: هل تعني قاعدة التناسب أن كل طرف يحق له قتل العدد نفسه الذي قتله الطرف الآخر؟

الجواب: لا. التناسب يتعلق بالخسائر المدنية المتوقعة من هجوم محدد مقارنة بفائده العسكرية المتوقعة، وليس بتبادل الانتقام أو مساواة أعداد الضحايا.

السؤال الثالث: هل يمكن إساءة معاملة أسير لأن قوات بلده ارتكبت انتهاكات؟

الجواب: لا. يجب التعامل معه معاملة إنسانية. التحقيق والمساءلة يجريان وفق القانون، وليس بالتعذيب أو الانتقام.

المحور الثالث أثر الحرب على الحياة والصحة والتعليم والسكن

حق الحياة هو أول ما يتعرض للخطر أثناء الحرب، لكن الخطر لا يأتي من القصف وحده. قد يفقد شخص حياته لأن سيارة الإسعاف لا تستطيع الوصول إليه، أو لأن العلاج غير متوفر، أو لأن الطريق إلى المستشفى أصبح خطراً.

الحق في الصحة يتضرر عندما تتوقف الخدمات الطبية أو تنقطع الكهرباء والمياه أو يصعب توفير الأدوية. يحتاج مريض الكلى إلى علاج منتظم، ويحتاج المصاب إلى إسعاف وإعادة تأهيل، وتحتاج الحامل إلى متابعة ورعاية. تعطيل هذه الخدمات قد يصيب أشخاصاً بعيدين عن مكان القصف نفسه.

يتأثر التعليم عندما تنضرر المدارس أو تصبح الطرق إليها غير آمنة أو تنزح العائلات. وقد يبدو التعليم الإلكتروني بديلاً مناسباً، لكنه لا يحل المشكلة إذا لم يوجد جهاز أو إنترنت أو كهرباء. وقد يحتاج الطفل أيضاً إلى دعم يساعده على التركيز بعد فقدان الأمان.

أما الحق في السكن فلا يعني امتلاك سقف فقط. المنزل يوفر الخصوصية والأمان ويحفظ الوثائق والأغراض ويربط الأسرة بعملها ومدرستها وجيرانها. عندما تفقد العائلة بيتها قد تواجه صعوبة في إيجاد مأوى، وفي إثبات ملكيتها أو الحصول على الخدمات.

الخدمات اليومية مرتبطة ببعضها. انقطاع الكهرباء قد يوقف ضخ الماء ويعطل التبريد والاتصالات، وقد يؤثر في المستشفيات والدراسة. إغلاق الطرق قد يعرقل الغذاء والعلاج. لذلك قد يؤدي الضرر في منشأة واحدة إلى مشكلات في حقوق كثيرة.

كما تترك الحرب آثاراً نفسية. الخوف وفقدان الأقارب وعدم معرفة المستقبل قد يؤدي إلى حزن وقلق واضطراب النوم. يجب التعامل مع الشخص باحترام، وعدم الضغط عليه ليروي تجربته أو الاستهانة بما يشعر به. يحتاج بعض الأشخاص إلى خدمات متخصصة، ولا يكفي أن نطلب منهم أن يكونوا أقوياء.

أسئلة المحور الثالث وأجوبتها

السؤال الأول: إذا انقطعت الكهرباء عن مدينة عدة أيام، ما الخدمات والحقوق التي قد تتضرر؟

الجواب: قد تتضرر الصحة والماء والتعليم والغذاء والاتصال، لأن المستشفيات والمضخات والتبريد والأجهزة تحتاج إلى الكهرباء.

السؤال الثاني: طفل لم يصب في الحرب لكنه ترك المدرسة بعد نزوح عائلته. هل تأثر بحقوقه؟

الجواب: نعم. تضرر حقه في التعليم، وقد يتضرر أيضاً استقراره وأمانه وفرصه المستقبلية. الضرر لا يشترط وجود إصابة جسدية.

السؤال الثالث: هل يكفي توزيع الطعام على أسرة فقدت منزلها لمعالجة احتياجاتها؟

الجواب: الطعام مهم، لكن الأسرة قد تحتاج أيضاً إلى مأوى آمن وعلاج وماء ووثائق وخدمات تعليمية. الاستجابة تبدأ بفهم احتياجاتها الفعلية.

المحور الرابع النزوح وحماية الأشخاص الأكثر تعرضاً للمخاطر

النزوح يعني اضطراب الإنسان إلى ترك منزله، وقد يحدث بسبب القتال أو الخوف أو تدمير السكن. إذا بقي الشخص داخل حدود بلده فهو نازح داخلياً. وإذا عبر الحدود طلباً للحماية، فقد يكون طالب لجوء أو لاجئاً أو مشمولاً بنظام حماية آخر، بحسب حالته والقواعد المطبقة.

هذا الفرق مهم لفهم الخدمات والجهات المسؤولة، لكنه لا يغير الحاجة الأساسية إلى الأمان. من ترك منزله قد يحتاج إلى سكن وعلاج ووثائق ومعلومات موثوقة، وقد يحتاج إلى معرفة مكان أفراد عائلته.

الأطفال أكثر عرضة لبعض المخاطر، خصوصاً إذا انفصلوا عن ذويهم. يحتاج الطفل إلى حماية من الاستغلال وإلى متابعة تعليمية وصحية. ولا يصح نشر اسمه وموقعه وصورته لمجرد لفت الانتباه إلى معاناته؛ فقد يؤدي ذلك إلى تعريضه لخطر إضافي.

قد تواجه النساء والفتيات مخاطر العنف والاستغلال أثناء النزوح. يجب احترام خصوصية من تعرضت للأذى، وعدم إجبارها على سرد التفاصيل أمام الناس أو ربط حصولها على المساعدة بذلك. الأولوية للحماية والخدمات المناسبة.

قد يصعب على كبير السن أو الشخص ذي الإعاقة الوصول إلى وسيلة نقل أو مأوى أو نقطة توزيع. ولذلك يجب أن نراعي طبيعة المكان والخدمة، وليس فقط عدد المساعدات المتوفرة. الطعام الموجود في مكان لا يستطيع الشخص الوصول إليه لا يحل حاجته.

كما يجب ألا تحرم المساعدة شخصاً بسبب لغته أو جنسيته أو دينه أو هويته. المعيار هو الحاجة والخطر.

والاهتمام باحتياجات مختلفة لا يعني تفضيل شخص على آخر، بل يساعد على وصول الجميع إلى الحماية والخدمة.

أسئلة المحور الرابع وأجوبتها

السؤال الأول: أسرة تركت مدينتها بسبب القتال لكنها بقيت داخل أوكرانيا. هل نصفها نازحة أم لاجئة؟

الجواب: نازحة داخلياً، لأنها لم تعبر حدود بلدها.

السؤال الثاني: هل توزيع المساعدة بالطريقة نفسها على الجميع يضمن استفادة الجميع منها؟

الجواب: ليس دائماً. قد يحتاج شخص ذو إعاقة إلى مكان يمكن الوصول إليه أو إلى توصيل المساعدة. ينبغي مراعاة الاحتياجات حتى تتحقق الاستفادة الفعلية.

السؤال الثالث: هل نشر صورة طفل متضرر مع اسمه وموقعه أمر مناسب دائماً؟

الجواب: لا. يجب مراعاة سلامته وخصوصيته. يمكن شرح الحاجة إلى المساعدة دون كشف بيانات قد تعرضه للخطر.

المحور الخامس كيف نتحقق من أخبار الحرب قبل نشرها

خلال الحرب تنتشر الصور والأخبار بسرعة، وقد تكون صحيحة أو خاطئة أو مأخوذة من سياق آخر. يمكن أن يكون الفيديو حقيقياً لكنه قديم، أو مصوراً في بلد مختلف، أو مرفقاً بوصف لا يطابق ما يظهر فيه.

لهذا لا يكفي أن نرى منشوراً مؤثراً حتى نعيد نشره. نبحث عن المصدر الأول، وعن مكان التصوير وتاريخه، وعن معلومات مستقلة تؤكد السياق. إذا نقلت عشر صفحات الفيديو نفسه، فقد تكون كلها اعتمدت على مصدر واحد؛ كثرة النشر ليست دليلاً إضافياً على الصحة.

من المهم الفصل بين ما نراه وما ندعي معرفته. إذا رأينا مبنى متضرراً، نستطيع وصف الضرر الظاهر. لكن تحديد من تسبب به ونوع السلاح وعدد الضحايا يحتاج إلى أدلة أخرى. كما أن صورة أشخاص يرتدون زياً معيناً لا تكفي وحدها لتحديد هوياتهم ومسؤولياتهم.

التوثيق المسؤول يوضح ما تم التحقق منه وما لم يتم التحقق منه. نقول مثلاً إن مادة متداولة يزعم ناشرها أنها من مكان معين، وإننا لم نؤكد المكان والتاريخ بصورة مستقلة. هذا الوضوح يحمي مصداقية العمل الحقوقي ويجنبنا تضليل الجمهور.

يمكن للمعلومة غير الصحيحة أن تسبب ضرراً مباشراً. إعلان غير متحقق عن طريق آمن قد يدفع أسرة إلى منطقة خطرة. نشر اتهام لشخص دون أدلة قد يعرضه للتهديد. ونشر موقع شاهد أو ضحية قد يكشف مكانه لمن يريد إيذاءه.

الخصوصية جزء من الدقة والمسؤولية. ليست كل معلومة صحيحة مناسبة للنشر العام. أحياناً يكون حفظ المادة بصورة آمنة وتقديمها إلى جهة مختصة أفضل من عرضها على وسائل التواصل. الهدف هو المساعدة والحماية، وليس زيادة المشاهدات.

أسئلة المحور الخامس وأجوبتها

السؤال الأول: فيديو نشرته عشرات الصفحات، هل نعتبره صحيحاً لهذا السبب؟

الجواب: لا. قد تكون الصفحات نقلته عن مصدر واحد. يجب التحقق من المصدر والمكان والتاريخ والسياق.

السؤال الثاني: ما المشكلة إذا كان الفيديو صحيحاً لكنه مصور قبل سنوات؟

الجواب: نشره بوصفه حدثاً جديداً يضلّل الناس بشأن ما يحدث الآن، وقد يؤدي إلى اتهامات أو قرارات مبنية على معلومات خاطئة.

السؤال الثالث: إذا ظهرت وجوه الضحايا في فيديو، هل يجوز إعادة نشره دون التفكير في أثر ذلك؟

الجواب: لا. يجب مراعاة سلامتهم وخصوصيتهم وكرامتهم، خصوصاً الأطفال والناجين من العنف. يمكن نقل مضمون الخبر دون كشف هوياتهم.

المحور السادس الانتهاكات والمساءلة ودور المنظمات الحقوقية

عندما نسمع عن واقعة مؤلمة، من الطبيعي أن نشعر بالغضب والتعاطف. لكن العمل الحقوقي يحتاج إلى وصف دقيق وأدلة. توجد فروق بين الإبلاغ عن ضرر، واتهام طرف بالمسؤولية، وإثبات أن الفعل يشكل جريمة محددة.

قد يشكل استهداف المدنيين عمداً جريمة حرب، لكن لا نستطيع وصف كل صورة لضرر مدني بهذا الوصف تلقائياً. تحديد الجريمة والمسؤولية يحتاج إلى معرفة الظروف والأدلة والقواعد القانونية المطبقة. هذا لا يقلل أهمية معاناة الضحايا؛ يمكن المطالبة بحمايتهم والتحقيق في الواقعة قبل اكتمال النتائج القانونية.

إذا أصدر مصدر موثوق تقريراً، ننسب النتائج إليه بدقة. إذا قال التقرير إن هناك ادعاءات أو أسباباً للاعتقاد بوقوع

انتهاك، لا نستبدل ذلك بعبارة صدر حكم بالإدانة. يجب أن تعكس كلمتنا المرحلة التي وصلت إليها المعلومات والإجراءات.

التحقيق ومذكرة التوقيف والحكم بالإدانة مراحل مختلفة. وجود تحقيق يعني فحص الأدلة، ومذكرة التوقيف ليست حكماً نهائياً بإدانة الشخص. المحكمة هي التي تنظر في المسؤولية ضمن اختصاصها وإجراءاتها، وتبقى قرينة البراءة جزءاً من العدالة.

يمكن للمنظمات الحقوقية أن تسهم في التوعية والرصد وإعداد التقارير والدعم والإحالة إلى الخدمات المناسبة. لكنها لا تحل محل المحكمة ولا تملك تلقائياً صلاحيات التحقيق الجنائي أو إصدار أحكام ملزمة.

نستطيع دعم الضحايا بالدعوة إلى حمايتهم، ونشر معلومات موثوقة عن الخدمات، ومقاومة خطاب الكراهية، وعدم مشاركة مواد تكشف هوياتهم. العمل المفيد لا يتطلب دائماً إصدار بيان اتهام؛ قد يكون تصحيح خبر أو تسهيل الوصول إلى خدمة خطوة أكثر فائدة للشخص المتضرر.

أسئلة المحور السادس وأجوبتها

السؤال الأول: هل وجود ضحايا مدنيين يكفي وحده لإعلان أن جريمة حرب قد ثبتت؟

الجواب: لا. يلزم تقييم الظروف والأدلة والعناصر القانونية. ومع ذلك يجب الاهتمام بالضحايا وحمايتهم والتحقيق في الواقعة.

السؤال الثاني: هل صدور مذكرة توقيف يعني أن الشخص أدين بالفعل؟

الجواب: لا. مذكرة التوقيف ليست حكماً بالإدانة، والحكم يصدر بعد الإجراءات القضائية اللازمة.

السؤال الثالث: ما الذي تستطيع منظمة حقوقية فعله إذا لم تملك أدلة كافية لتحديد المسؤول؟

الجواب: تستطيع توضيح حدود المعلومات، والمطالبة بالحماية والتحقيق، والمساعدة في الوصول إلى الخدمات، وتجنب نشر اتهام قاطع غير مثبت.

حالة للنقاش وأسئلتها

انتشر فيديو يظهر مبنى متضرراً، وأرفقته الصفحات بعبارة تؤكد أن المبنى مدرسة وأن عشرات الأطفال قتلوا فيه. لا يذكر المنشور مكان التصوير أو تاريخه، ويظهر في الفيديو وجه طفل. هذه حالة افتراضية للنقاش.

السؤال الأول: ما الذي نستطيع معرفته من الفيديو وحده؟

الجواب: نستطيع ملاحظة الضرر الظاهر، لكن لا نؤكد أنه مدرسة أو نحدد عدد الضحايا أو المكان والتاريخ والفاعل دون معلومات إضافية.

السؤال الثاني: ما أول معلومات نحتاج إلى التحقق منها؟

الجواب: المصدر الأصلي ومكان التصوير وتاريخه وطبيعة المبنى، ثم مقارنة الادعاءات بتقارير موثوقة أو مصادر مستقلة.

السؤال الثالث: هل نعيد نشر وجه الطفل لتقوية تأثير المنشور؟

الجواب: لا نجعل التأثير الإعلامي مبرراً لكشف هويته. سلامة الطفل وخصوصيته أهم، ويمكن وصف الواقعة دون عرض وجهه.

السؤال الرابع: كيف نكتب تعليقاً مسؤولاً قبل اكتمال التحقق؟

الجواب: نقول إن فيديو متداولاً يزعم ناشروه أنه يظهر ضرراً في منشأة تعليمية، وإن المكان والتاريخ وحجم الضرر والمسؤولية لم تتحقق بصورة مستقلة. ونؤكد ضرورة حماية المدنيين وعدم نشر بيانات الأطفال.

خاتمة الدورة

ناقشنا اليوم كيف تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية في حياة المدنيين وصحتهم وتعليمهم وسكنهم، وكيف يجعل النزوح احتياجات الأشخاص أكثر تعقيداً. وتعرفنا على قواعد التمييز والتناسب والاحتياطات، وعلى أهمية المعاملة الإنسانية والحماية دون تمييز.

كما رأينا أن العمل الحقوقي يحتاج إلى دقة في استخدام المعلومات. التعاطف مع الضحايا لا يتعارض مع التحقق من الأخبار، والمطالبة بالمحاسبة لا تعني إصدار حكم قبل اكتمال الأدلة والإجراءات.

ما نأمل أن يبقى من هذه الدورة هو التفكير في الإنسان خلف الخبر، والتحقق قبل النشر، واحترام كرامة الضحايا وخصوصيتهم. نشكركم على حضوركم ومشاركتكم في هذا اللقاء.

HARRY | 15 October 2026 |

المصادر

بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا

<https://ukraine.ohchr.org/en/reports>

اللجنة الدولية للصليب الأحمر التعريف بالقانون الدولي الإنساني

<https://www.icrc.org/en/document/what-international-humanitarian-law>

اللجنة الدولية للصليب الأحمر التمييز والتناسب والاحتياطات

<https://casebook.icrc.org/highlight/targeting-under-international-humanitarian-law>

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تعريف النزوح الداخلي

<https://emergency.unhcr.org/protection/legal-framework/idp-definition>

الأمم المتحدة بروتوكول بيركلي للتحقيقات باستخدام المصادر الرقمية المفتوحة

<https://digitallibrary.un.org/record/3973652?ln=en>

المحكمة الجنائية الدولية معلومات عن الوضع في أوكرانيا

<https://www.icc-cpi.int/victims/ukraine>